البحث الثاني

ضمان الجودة في التدقيق الشرعي

إعداد
الشيخ الدكتور / بلال محمّد الملا
رئيس دائرة الرقابة الشرعية الداخلية
بنك البركة
لبنان

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa
راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful
راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar
شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions Powering Islamic Financial Markets
تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية Shura Sharia Consultancy
بالتعاون مع
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

تمهيد

منذ سبعينيات القرن الماضي، والمصرفية الإسلامية تشق طريقها بصعوبة بالغة نحو الوصول الى تحقيق هويتها الذاتية المستقلة المتكاملة، ولتفرض نفسها كصناعة مالية عالمية نموذجية راسخة وموثوقة.

ولقد تعرضت المصرفية الإسلامية بصفتها صناعة مالية عربية وإسلامية ودولية للكثير من المعوقات الكبيرة والتحديات الجدية التي حدّت من اندفاعها نحو تحقيق أهدافها.

ولعل من أبرز وأخطر المعوقات التي تعرضت لها المصرفية الإسلامية خلال مسيرتها المباركة:

- ظلم ذوي القربى - إذا صح التعبير – حيث كانت «تُضرب من بيت أبيها»، جراء ما اعتراها من إرباكات بسبب حداثة المشروع بصفتها صناعة مستجدة على الأسواق المالية المعاصرة.

- وكذلك الأخطاء التنفيذية التي ارتكبت خلال انطلاقتها بسبب عدم الفهم الكافي لمقاصد الشريعة في هذه الصناعة، ولقلة العنصر البشري الكفء، وكذلك لندرة توفر الهيكليات الإدارية والشرعية المهنية المحترفة، لتقديم الصناعة للناس بالشكل الذي ينبغي أن تقدم فيه.

اليوم ورغم المعوقات والتحديات تخرج المصرفية الإسلامية منتصرة في هذه المواجهة، فهي بلورت هويتها وثقافتها المستقلة ، وأثبتت نفسها ودورها الأساسي في هيكلية الصناعة المصرفية العالمية.

إن أهم ما يمكن أن يسهم في حفظ هذا الانجاز المبارك وتنميته وتطويره، هو تعزيز الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي المستقل، وذلك من أجل تحقيق ضمان الجودة النوعية في خدمات ومنتجات المصارف الاسلامية.

وعليه، فإن وجود ادارة تدقيق شرعي داخلي ، هو بمثابة حجر الزاوية لحوكمة قوية، وهو الجسر بين الإدارة والمجلس، يقيّم المناخ الأخلاقي والفعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، ويقدم على أنه شبكة أمان للشركة تتضمن آلية عملية لتطبيق القواعد والتنظيمات وممارسات العمل الشاملة الفضلى. وتتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية و قانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، ومن خلال أشخاص مختلفين ، وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة، لذا فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الشرعي الداخلي الى عملية تقويم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الشرعيين الداخليين في ظل هذه المعايير».

إن ضمان هذه الوسائل هو التزام بالمعايير الشرعية التي تحقق العدل والإحسان المأمور بهما، وبالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية لإعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك ضوابط الحوكمة الكفيلة بتحقيق الجودة المنشودة.

أولاً: تعريف ضمان الجودة النوعية في التدقيق الشرعي:

الجودة لغة: هي اسم، مصدره الفعل جاد، وجمعها جَوْدات، وتعني أن يكون الشيء جيداً، وهي ضد الرداءة أي الانحطاط عن الشكل الصحيح والتام في التصرفات.

والجودة في الاصطلاح:هي مقياس للتميز أو الخلو من العيوب والنواقص والتباينات الكبيرة، عن طريق الالتزام الصارم بالمعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة، وهي قابلة للقياس وقابلة للتحقق، لإنجاز تجانس وتماثل في الناتج يرضي متطلبات محددة للعملاء أو المستخدمين (معجم المعاني الجامع)

وجاء في معجم الغني: هي سلامة التّكوين وإتقان الصَّنعة.

وفي معجم المالية:

الجودة هي: قدرة منتج أو خدمة أو عملية على تقديم القيمة المستهدفة منها».

وعليه، يمكن القول: "إن الجودة هي آلية عمل إدارية مرشّدة ومتكاملة،تتكون من سلسلة أحكام وقوانين وأنظمة ومعايير إجرائية، تضعها المجامع والمجالس المتخصصة، وفي مقدمتها "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، وتلتزم به الإدارة العليا وهيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية، تهدف إلى تحقيق المقاصد والغايات التي وضعت من أجلها، وذلك بأكبر قدر ممكن من الالتزام والتقيد بها، خلال تنفيذ العمليات ذات الصلة، للوصول إلى نتائج تتطابق بشكل مقبول مع الأهداف".

وبتعريف آخر: "فإن ضمان الجودة النوعية في التدقيق الشرعي هو: "تطابق الخدمات والمنتجات مع الغايات والمواصفات".

ضمان الجودة: «هو عملية فحص وتقييم نظامية منهجية مستقلة وموثقة لغرض الحصول على دليل مرجعي، وتقييمه بموضوعية لتحديد مدى استيفاء المعايير المحددة للمواصفات، ومقارنة ما هو كائن مع ما يجب أن يكون».

وباختصار أوضح، هي: «تطابق النتائج مع المناهج»[1].

ثانياً: أهداف الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

يمكن تحديد الأهداف العامة لضمان الجودة، للوصول إلى إرضاء العملاء بستة أهداف أساسية، هي:

أولاً:تقديم أفضل نوعية تنافسية.

ثانياً: الإنجاز في أسرع وقت.

ثالثا:تطبيق أفضل أداء وأقل جهداً.

رابعاً: الإنجاز بأقل كلفة.

١- وليد نزهت نشأت عبد الله مقال في «مجلة عالم الجودة»- العدد السادس٢٢/ يونيو /٢٠١٦م،

خامساً: الحصول على أكبر إنتاجية مطلوبة.

سادساً:الحصول على أكثر ربحية ممكنة.

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف لضمان الجودة في التدقيق الشرعي، هو ملاءمة المنتج او الخدمة للاستخدام وتطابقها مع الاحتياجات والمواصفات التي تتوقعها الجهات المستفيدة، وديمومة هذا العمل بما يحقق ضمان الجودة، لتفادي تدني مستوى فاعلية نظام الضبط عن المستوى الذي تحدده المعايير التي تضعها الإدارة العليا و"الهيئة الشرعية" والجهات الرقابية في أدلة إجراءات التدقيق الشرعي، وذلك من خلال ما يلي:

١. تصور وتوقع المشاكل وفهمها، والتعرف عليها والعمل على اكتشافها.

٢. تحديد مصدر المعلومات ذات العلاقة بتحقيق الجودة.

٣. التأكد من حدوث التحسن المستمر في أداء الجودة.

٤. التعرف على مدى التأثير المتوقع والمخطط له عبر المراقبة والتدقيق.

٥. التركيز على المؤشرات المتحققة للهدف .

٦. تبسيط إجراءات العمل.

٧. تقديم أداة مهنية للتحقق من فاعلية النظام، بدعم من الإدارة العليا في اتخاذ القرارات.

الأهداف المنشودة

أ. حرص المصرف على تأكيد فاعلية نظام إدارة ضمان جودة الخدمات والمنتجات، للحؤول دون تجنيب الأرباح، وذلك من خلال توفير أداة جيدة للتحقق من فاعلية نظام الرقابة والتدقيق، والعمل الدؤوب على مراقبته وتطويره.

ب. حرص العملاء على التأكد من أن نظام التدقيق الشرعي لضمان الجودة، مؤهل لتقديم المنتج أو الخدمة المدققة وفق المطلوب شرعاً، فلا يبيع مثلا ما لا يملك، أو لا يأكل الحرام من حيث لا يعلم.

ج- رغبة المصرف بالحصول على التصنيف المرضي من الجهات الرقابية المحلية أو الدولية.

مهام ضمان الجودة النموذجية

تتمثل مهام ضمان الجودة الشرعية النموذجية بما يلي:

- تطوير طرق تحليل تقديم الخدمات والمنتجات وفق آلية تضمن موافقتها مع النتائج والمواصفات المطلوبة.
- تدقيق سجلات مراقبة ضمان الجودة، ومهام أقسام الإدارات المعنية، بما يؤكد التزامها بالمعايير المطلوبة.
- المساعدة في إصلاح الأخطاء المكتشفة، وتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات غير العادية.
- تحسين مقاييس الجودة، وتقييم سير عملية تقديم المنتجات والخدمات بشكلٍ مستمر.
- تطوير التقنيات التي تعمل على تحليل العيّنات والبيانات المتوفرة.
- تحديد سبل توفير الوقت والمال، من دون أن يكون ذلك على حساب ضمان الجودة.
- فحص المنتجات والخدمات، واكتشاف الأخطاء، وتحديد الأسباب.
- تطوير أساليب تصحيحية ووقائية فعالة.
- التعاون مع العملاء والهيئات التنظيمية في عملية التدقيق والاستماع إلى شكاويهم.

ثالثاً: معايير الجودة في التدقيق الشرعي.

يشمل معيار الجودة في التدقيق، مجموعة سياسات أو إجراءات ومتطلبات مرجعية .

الأخلاقيات:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) ميثاقين للأخلاقيات:

(أ) ميثاق أخلاقيات المحاسب والمدقق للمؤسسات المالية الإسلامية[٢]، ويهدف إلى تقديم إطار لأخلاقيات المحاسب والمدقق، مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، ليلتزم المحاسب به بدافع من عقيدته وامتثالاً لأوامر الله تعالى واجتناباً لنواهيه، ثم من المبادئ الأخلاقية التي اشتملت عليها المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة مما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- صدرا بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٩٨، وساري المفعول بدءاً من تاريخ ١ يناير ١٩٩٩م.

(ب) ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية[٣].

ويهدف إلى تقديم إطار لأخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، إلى التزام العاملين في المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية الواردة في هذا الميثاق أثناء مزاولتهم المهنة وإلى تحقيق ما يأتي:

١. تنمية الوعي الأخلاقي لدى العاملين في المؤسسة.

٢. أداء الحقوق لأصحابها عملاً بمبدأ "أعط كل ذي حق حقه".

٣. إتقان العمل المصرفي والمالي والإسهام في تطويره.

٤. تجسيد مبدأ التعاون على البر والتقوى.

– توازي ميثاق الأخلاقيات دولياً: قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية.

بيانات ومعايير المحاسبة المالية:

تهدف إلى وضع إطار لإعداد التقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية يتناسب مع خصوصيتها وطبيعة أعمالها.

توازي هذه المعايير دولياً: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وتهدف معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

– إلى وضع إطار لمسؤولية مدقق الحسابات عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتوازي هذه المعايير دولياً: المعايير الدولية للتدقيق الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.

وتهدف معايير الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية:

– إلى وضع إطار للحوكمة الشرعية ودور ومسؤولية الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم تلك الأطراف: هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة والمدقق الشرعي الداخلي ولجنة التدقيق.

المعايير المقابلة لمعايير الضوابط دولياً: إن معنى كلمة "ضبط" الواردة في عنوان المعايير هو "حوكمة"، وقد تم الاستدلال على ذلك بالرجوع للنسخة الانكليزية للمعايير.

ولذلك فمن حيث عنوان المعايير، فإنه يقابلها على سبيل المثال معايير ومبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٣- صدرا بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٩٨، وساري المفعول بدءاً من تاريخ ١ يناير ١٩٩٩م.

وهناك معايير لضمان الجودة النوعية في الرقابة الشرعية، أبرزها:

- وضوح الفتوى وفهمها على الوجه الصحيح.
- وضع إجراءات تضمن سلامة التنفيذ الشرعي والفني.
- وضع الأدلة الإجرائية لكل منتج.
- تعزيز الثقة بين الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية والجمهور.
- التركيز على المعايير الأخلاقية في المؤسسات المالية الإسلامية».[٤]

وفي هذا الإطار، عدد الأميركي فيليب كروسبي من خلال فلسفته لإدارة الجودة الشاملة، أربع دعائم لمفهوم الجودة الشاملة، هي :

- جودة المنتج: بأن يكون مطابقاً للمواصفات التي يطلبها العميل.
- ضبط نظام الجودة: وقاية للمنتج.
- الخدمة دون أي أخطاء "يجب أن يكون معيار الأداء في الجودة "صفر عيوب".
- أن يتم قياس جودة المنتج بقياس مدى عدم مطابقته أو مطابقته للمتطلبات.

وقال الرئيس السابق للهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية العلامة الدكتور عبد الستار أبو غدة: « إن اعتماد المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية على عنصر مهم وهو المشروعية والحرص على تجنب الحرام، يؤدي الى ضرورة أن يكون هذا العنصر قابلا للقياس».

أضاف: «إن ذلك يتطلب أيضاً وجود طريقة للحكم على تلك المؤسسات والمنتجات بناء على درجة التزامها بهذا العنصر وهو المشروعية، لأن عدم وجود مثل هذا القياس يعني نتيجة واحدة، هي تدهور النوعية الشرعية».[٥]

واستعرض أستاذ الفقه في كلية الشريعة عصام العنزي، «أسباب ودوافع الاهتمام بتطوير الجودة الشرعية، ومن بينها أنه متطلب شرعي ، كما ورد في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، الى جانب نقص الكوادر المؤهلة لإدارة العمل المالي الإسلامي ،لأن الجودة الشرعية في الوقت نفسه عبارة عن تطبيق لمبدأ الوقاية خير من العلاج، وهو العمل الذي يجعل عدد الأخطاء عند الحد الأدنى».[٦]

٤- عبد الناصر آل محمود، بحث قدمه في المؤتمر الثامن للمؤسسات المالية الإسلامية- الكويت، ونشر في مجلة عالم الجودة العدد ١٩٥٦ - الأحد ١٣ يناير ٢٠٠٨م الموافق ٠٤ محرم ١٤٢٩هـ

٥- د. عبد الستار أبو غدة، بحث قدمه في المؤتمر الثامن للمؤسسات المالية الإسلامية-الكويت، ونشر في مجلة عالم الجودة العدد ١٩٥٦ - الأحد ١٣ يناير ٢٠٠٨م الموافق ٠٤ محرم ١٤٢٩هـ

٦- د.عصام العنزي أستاذ الفقه في كلية الشريعة -بحث قدمه في المؤتمر الثامن للمؤسسات المالية الإسلامية- الكويت، ونشر في مجلة عالم الجودة العدد ١٩٥٦ - الأحد ١٣ يناير ٢٠٠٨مالموافق ٠٤ محرم ١٤٢٩هـ

رابعاً: متطلبات تحقيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

ومن أهم المتطلبات لضمان الجودة في التدقيق:

١. المعايير والضوابط والأدلة الإجرائية.

٢. النظام ومراقبته وتفعيل آليات تطويره.

٣. أهلية العنصر البشري بحيث يتمتع المدقق الشرعي بالصفات الشخصية التالية:

- ذو أخلاق حسنة، مخلص ، صادق ، محترم ، أمين ، هادئ ، حكيم .
- متفتح الذهن ، سريع البديهية ، قادر على الإقناع ، قوي الملاحظة .
- متفهم ، دبلوماسي ، لبق .
- لا يغضب بسرعة، صريح ، واضح .
- مرن (قادر على التكيف مع الظروف).
- متأن (قادر على تحديد المشكلة بسرعة دون اللجوء إلى الاستنتاج).
- قادر على التغلب على الصعاب .
- اجتماعي (قادر على الاتصال والعمل مع الآخرين في كل المستويات).
- منظم (قادر على صياغة المشكلة بأسلوب منطقي ومنظم).

وهنالك صفات أخرى تتعلق بالأهلية يجب ان تتوفر لدى المدقق فيها :

أ- التأهيل العلمي والعملي الكافي .

ب - الحياد والاستقلالية بعملية الفحص والمراجعة .

ج - بذل العناية الواجبة والمعقولة عند أدائه مهمة التدقيق.[٧]

خامساً: العوامل التي قد تؤثر في تحقيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

يقدم التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في تعزيز وظيفة الرقابة على حوكمة الشركات لتحسين الإشراف على إدارة الأداء وعلى الإدارة نفسها، يمكن أن يعزى ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاثة عوامل وهي :

٧- وليد نزهت نشأت عبدالله مجلة عالم الجودة العدد السادس بتاريخ ٢٢/يونيو-حزيران/٢٠١٦م

١. زيادة في حالات فشل الشركات والإفلاس.

٢. التغير في أنماط ملكية الشركات.

٣. التغييرات في البيئة التنظيمية التي تعمل فيها الشركات[٨].

وتعود هذه الأسباب الثلاثة إلى :

- ضعف الإشراف الرقابي
- النقص في استقلالية مجالس الإدارة.
- تدني نوعية أداء لجان التدقيق أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي
- تركز الملكية في يد عدد صغير من المستثمرين

وسائل تحقيق الجودة:

- الكفاءة العلمية والمعرفة المهنية العالية لدى المتصدرين للتدقيق الشرعي.

- التدريب المستمر للموظفين، لا سيما العاملين في مجال التدقيق الشرعي.

- تثقيف عملاء المصرف، خاصة كبار العملاء منهم من خلال تنظيم مؤتمرات ومحاضرات وندوات تثقيفية متخصصة، تتمحور-على الأقل- حول شرح آليات وأنواع التمويلات التي يحصل عليها والمعنيون بها بطبيعة أعمالهم.

- تنظيم دورات متخصصة لكبار العلماء وخطباء الجمعة البارزين والمدرسين المؤثرين في المساجد، لشرح المفاهيم الحديثة للمصرفية الإسلامية، لنقلها إلى العامة.

- العمل على إدراج مفاهيم المصرفية الإسلامية في المناهج التعليمية الجامعية.

- وضع منهجية إعلامية فعّالة وهادفة لنقل هذه المفاهيم بطريقة إعلانية وإعلامية مبسطة إلى أكبر شريحة من الناس، وتركز هذه المنهجية نشاطها في مواقع التواصل الاجتماعي.

٨- د.خلف عبد الله الوردات- مقال حول معايير التدقيق الداخلي والحوكمة من موقع "مقال".

سادساً: أثر الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

إن أثر الجودة في التصنيف RATING للمؤسسات المالية الإسلامية:
لا يخفى حاجة المؤسسات عموما - والمؤسسات المصرفية الإسلامية بخاصة – الى التصنيف من المؤسسات العالمية المعنية بالتصنيف.
وحيث ان مؤسسات التصنيف لا تعطي المصارف الإسلامية حقها بسبب اختلاف الوظائف والفلسفة لذا انشأ البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تصنيف خاصة (المؤسسة الدولية الإسلامية للتصنيف IIRA) بالبحرين .
وهذه المؤسسة تشمل جودة العقود والمنتجات للبنوك وشركات التكافل والصناديق الاستثمارية ، وقد قامت بتصنيف عدد من البنوك الإسلامية ومنحتها الدرجات التي تستحقها من حيث الجودة ، وهذا له تأثير كبير في التعامل .

يتمثل أثر تطبيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي من خلال وجود نظام الحوكمة للمصارف الإسلامية.

- المساعدة على توفير الثقة بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي.
- المحافظة على السلامة المصرفية.
- تحسين كفاءة أداء الأعمال المصرفية (الخدمية والاستثمارية)
- قطع طريق تسلل الفساد، وذلك لأن انهيار (إفلاس) المصارف الإسلامية – حفظها الله- له تأثير على الصعيد الاجتماعي والديني، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي وإضعاف النظام المالي.[٩]
- تقديم الصورة الحقيقية المطلوبة لجوهر الإسلام لتحقيق مقاصده في تحري الحلال والأمانة والعدالة والشفافية والإفصاح وعدم الغش..

والحمد لله رب العالمين

٩- أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية، بحث مقدم من د. سمير الشاعر في مؤتمر شورى الخامس في البحرين بين ٢٠-٢١/٤/٢٠١٥